مجلس النواب

الفريق الاشتراكي - المعارضة الإتحادية الرباط في 2026/04/30

الرقم : 30148

الى السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

تعثر استفادة المتقاعدين المغاربة الحاصلين على معاشات فرنسية من التغطية الصحية في إطار الاتفاقية المغربية الفرنسية للضمان الاجتماعي

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

أتوصل بالعديد من الشكايات من طرف متقاعدين مغاربة مقيمين بالمغرب، حاصلين على معاشات تقاعدية من فرنسا، يعبرون فيها عن تعثر استفادتهم من التغطية الصحية، رغم وجود اتفاقية مغربية فرنسية في مجال الضمان الاجتماعي تتيح لهم، من حيث المبدأ، الاستفادة من التغطية الصحية بالمغرب عبر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، متى تم استكمال المسطرة الإدارية المطلوبة.

وتفيد المعطيات المتوفرة أن عددا من هؤلاء المتقاعدين، ومن بينهم نساء وأرامل وذوو حقوق، يتقاضون معاشات متواضعة من الصناديق الفرنسية، قد لا تتجاوز في بعض الحالات مبالغ محدودة، ومع ذلك يظلون محرومين من الاستفادة من التغطية الصحية بسبب تعثر الحصول على الاستمارة الخاصة SE 350-07، أو بسبب عدم وضوح مسارها بين الصناديق الفرنسية المختصة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالمغرب.

وحسب الشكايات الواردة، فإن بعض المتقاعدين يتلقون جوابا من الجهات الفرنسية يفيد بأن الاستمارة المذكورة قد أُرسلت إلى المصالح المغربية المختصة، في حين تفيد مصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، عند مراجعتها من طرف المعنيين، بعدم التوصل بها. كما يؤكد عدد من المعنيين أنهم يتوفرون على بيانات أو مراسلات صادرة عن الجهات الفرنسية المختصة، تفيد بأن الاستمارة SE 350-07 قد تم إعدادها وتعبئتها في الجزء الخاص بالجهة الفرنسية، وأنها أُرسلت إلى المصالح المغربية المختصة. غير أنهم، رغم توفرهم على هذه المعطيات، يفاجؤون عند مراجعة مصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعدم وجود أثر لهذه الاستمارة أو بعدم التوصل بها، مما يعمق حالة الغموض الإداري ويزيد من معاناة المتقاعدين وأصحاب حقوقهم، كما أن الاكتفاء بتقديم شكايات عادية لا يبدو كافيا لمعالجة هذا الإشكال، ما دام المعنيون لا يحصلون، في غالب الأحيان، على جواب كتابي واضح يحدد وضعية ملفاتهم، ولا على رقم تتبع، ولا على ما يفيد ما إذا كان قد تم تفعيل مسطرة إعادة طلب الاستمارة من الجهات الفرنسية عبر الآليات الإدارية المعتمدة.

وبالنظر إلى الطابع الاجتماعي والإنساني لهذا الموضوع، وإلى كون الفئات المعنية غالبا ما تكون في حاجة ماسة إلى العلاج والتطبيب، فإن استمرار هذا التعثر يحرم عددا من المواطنين من حق اجتماعي يفترض أن يكون مضمونا بموجب الاتفاقية الثنائية بين المغرب وفرنسا، ويجعلهم عالقين بين الإدارة الفرنسية والإدارة المغربية دون تحديد واضح للمسؤولية أو لمسار معالجة ملفاتهم.

لذلك، نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة:

- ما هي الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها، باعتبار وزارتكم الوزارة الوصية على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، من أجل معالجة تعثر استفادة المتقاعدين المغاربة الحاصلين على معاشات فرنسية من التغطية الصحية بالمغرب؟

- وهل تعتزمون، بتنسيق مع إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والجهات الفرنسية المختصة، إحداث آلية واضحة لتتبع ملفات الاستمارة SE 350-07، وتمكين المعنيين من أجوبة كتابية ورقم تتبع، وتفعيل مسطرة إعادة طلب الاستمارة عند عدم التوصل بها، حتى لا يبقى المواطنون عالقين بين الإدارة الفرنسية والإدارة المغربية؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

عمر اعنان